الدور التربوي للجامعات السعودية في إعداد المرأة للاستثمار بالمشاريع الصغيرة

إعداد

د/ مشاعل بنت محمد بن عمر آل الشيخ

الأستاذ المساعد بقسم أصول التربية بكلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص:

هذا البحث يكشف الدور التربوي للجامعات السعودية في إعداد المرأة للاستثمار، وسمات القيادة الإدارية لها في مستويات الإدارة العليا بالمنشآت الصغيرة، وأثر هذه السمات على كفاءة أدائها وإنتاجها.

ويهدف هذا البحث إلى تحديد أثر سمات القيادة الإدارية للمرأة السعودية على كفاءة أدائها في القطاع الخاص الذي تديره هي شخصياً، وتقديم بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها الارتقاء بكفاءة أداء المرأة السعودية العاملة في القطاع الخاص، وإبراز دور الجامعات السعودية في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال إعداد المرة السعودية للعمل في المشاريع الصغيرة.

واتبعت الباحثة منهجاً وصفياً، وذلك عن طريق تحليل وتفسير البيانات الميدانية، وذلك من خلال الاستعانة بالكتب والمراجع والدوريات العربية والأجنبية، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، بهدف وضع التأصيل النظري للدراسة، الدراسة الميدانية التي تتم من خلال تصميم استمارة استقصاء توجه إلى عينة البحث بهدف الحصول على المعلومات المتعلقة باتجاهات وانطباعات المرأة السعودية المستثمرة بالمشاريع الصغيرة عن سمات القيادة الإدارية النسائية، وأثر هذه السمات على كفاءة الأداء في العمل الخاص.

وتمثل مجتمع البحث في سيدات الأعمال السعوديات خريجات جامعة الملك سعود بالرياض الممتلكات أو المديرات للمؤسسات الأهلية الصغيرة، مثل مشاغل الخياطة، وصالونات التجميل، والمقاهي النسائية، ومطاعم الوجبات السريعة (Truck food)، في منطقة شمال الرياض، ويبلغ حجم هذا المجتمع (12) سيدة أعمال. وكانت أهم النتائج على النحو التالي:

- على الجامعات السعودية أن تضاعف الجهود التربوية في إعداد المرأة للاستثمار بالمشاريع الصغيرة، وعليها توفير أقسام علمية ومهنية متخصصة تتيح المجال للمرأة في العمل بعد المرحلة الجامعية.
- أن مجالات عمل المرأة التي تتيحها الجامعات قليلة جداً.

ويمكن تلخيص أهم التوصيات فيما يلي:

- توفير التخصصات الجامعية المناسبة لعمل المرأة بالمشاريع الصغيرة، وفتح مجال الشراكة المجتمعية بين القطاع الخاص والجامعات لتوفير الفرص المناسبة للمرأة لتعمل بالمشاريع الصغيرة.
- إقامة الدورات التربوية وورش العمل المتخصصة في مجال عمل المرأة.

كلمات مفتاحية: (التربية – الجامعات السعودية - عمل المرأة – الاستثمار – المشاريع الصغيرة)

Abstract:

This research reveals the educational role of Saudi universities in the preparation of women for investment, and the characteristics of administrative leadership in the levels of senior management in small enterprises, and the impact of these attributes on the efficiency of their performance and production.

The aim of this research is to determine the impact of the administrative leadership of Saudi women on the efficiency of their performance in the private sector which they personally manage, and to make some recommendations and proposals that will improve the efficiency of Saudi women working in the private sector. Saudi time to work in small businesses.

The researcher followed a descriptive approach by analyzing and interpreting the field data, through the use of Arabic and foreign books, references and periodicals, and previous studies related to the subject of the research, in order to establish the theoretical basis of the study. Obtain information on trends and perceptions of Saudi women investing in microenterprises from the characteristics of women's administrative leadership, and the impact of these characteristics on the efficiency of performance in private work.

The research community of Saudi businesswomen, graduates of King Saud University in Riyadh, is the property or director of small NGOs such as sewing workshops, beauty salons, women's cafes and fast food restaurants in the north of Riyadh. Business. The most important results were as follows:

-Saudi universities should increase their educational efforts in preparing women to invest in small projects, and they should provide specialized scientific and vocational sections that allow women to work after the university stage.

-The areas of women's work offered by universities are very few.

The main recommendations can be summarized as follows:

-Provide university specializations suitable for the work of women in small projects, and open the area of community partnership between the private sector and universities to provide opportunities for women to work in small enterprises.

-Holding educational courses and specialized workshops in the field of women's work.

Keywords: (Education - Saudi Universities - Women's Work - Investment - Small Projects)

المقدمة:

تواصل خطة التنمية العاشرة اهتمامها بزيادة وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وخاصة في رفع معدل نمو الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة إنتاج السلع، ووضع السياسات والبرامج الملائمة لتعزيز إسهامه في فعاليات النشاط الاقتصادي، ويبلور الهدف العام التاسع لخطة التنمية العاشرة هذا الاهتمام، حيث نص على «زيادة إسهامات القطاع الخاص، ورفع إنتاجيته لتحقيق الأهداف التنموية».

وتتبنى الخطة عدداً من المبادرات المحفزة والدافعة لتحقيق هذا الهدف بأعلى قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية، إضافة إلى تطوير البيئة المحفزة للقطاع الخاص من خلال التوسع في تهيئة الشركات العامة للخصخصة، وزيادة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية الصادرات غير النفطية، وتوطين التقنية الحديثة والمعارف الفنية المتطورة، مع البدء في التحول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي لتحقيق نقلة تقنية نوعية في جميع المجالات.

وقد سعت خطة التنمية العاشرة إلى زيادة حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1432/1431هـ (2010م) من نحو (45.7%)، وعام 1436/1435هـ (2014م) إلى نحو (51.5%)، وعام 1441/1440هـ (2019م).

وتسعى خطة التنمية العاشرة إلى توسيع مشاركة المرأة في خدمة المجتمع إذ هو أحد أهداف التنمية البشرية والاجتماعية، على أن يكون لها حضور وتأثير فعال على الحياة العامة في الإطار الحكومي والسياسي الرسمي وفي منظمات المجتمع المدني. (خطة التنمية العاشرة-وزارة الاقتصاد والتخطيط 1439هـ)

فعمل المرأة إسهام حقيقي في تنمية الاقتصاد قد يفوق في قيمته ما يضيفه أي نوع آخر من مشاركات المرأة في التنمية الاقتصادية السعودية، ومن هنا كان اهتمام خطة التنمية الأخيرة (العاشرة) بتشجيع مثل هذا النوع من المشاركة وإتاحة الفرصة الأكبر للمرأة لاستثمار مدخراتها الكبيرة التي تقدر بنحو (15) مليار ريال مجمدة في البنوك ومعطلة عن استخدامها في الاستثمار. (خطة التنمية العاشرة-وزارة الاقتصاد والتخطيط 1439هـ)

والمرأة السعودية تمثل نصف المجتمع، لذلك كان لابد من الاستفادة منها كقوة عاملة في المجتمع، وذلك بعد تأهيلها التأهيل الصحيح والذي تسهم به الجامعات السعودية في تخريج سعوديات مؤهلات ينخرطن في منظمات القطاع الخاص، أو من خلال الاستثمار في المشاريع الصغيرة، وهذا بدورة يؤدي إلى المساهمة في تنفيذ الخطط التنموية بالمملكة.

وحتى يكتمل دور المرأة السعودية في سوق العمل من خلال الاستثمار في المشاريع الصغيرة، كان من الضروري التطرق للدور التربوي للجامعات السعودية في الإعداد القيادي للمرأة في العمل في القطاع الخاص.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة هذا البحث في التعرف على الدور التربوي للجامعات السعودية في إعداد المرأة السعودية للاستثمار وسمات القيادة الإدارية لها في مستويات الإدارة العليا، وأثر هذه السمات على كفاءة أدائها وإنتاجها.

أسئلة البحث:

تحاول الباحثة من خلال هذا البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

1-ما الدور التربوي للجامعات السعودية في إعداد المرأة للاستثمار بالمشاريع الصغيرة؟.

2- ما سمات القيادة الإدارية للمرأة في مستويات الإدارة العليا؟.

3-ما أثر هذه السمات على كفاءة أدائها وإنتاجها؟.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

1- تحديد أثر سمات القيادة الإدارية للمرأة السعودية على كفاءة أدائها في القطاع الخاص الذي تديره هي شخصياً.

2- إبراز دور الجامعات السعودية في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال إعداد المرة السعودية للعمل في المشاريع الصغيرة.

3- تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها الارتقاء بكفاءة أداء المرأة السعودية العاملة في القطاع الخاص في مستويات الإدارة العليا بالمشاريع الصغيرة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

1- أن هذا البحث يتناول موضوع عمل المرأة السعودية من منظور ممارستها للقيادة الإدارية بالقطاع الخاص، وربط ذلك بدور الجامعات السعودية في إعدادها لذلك.

2- يتوافق موضوع هذا البحث مع توجه الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص السعودي وإثراء العمالة الوطنية من خلال تفعيل دور الجامعات لإعداد المرأة السعودية في هذا القطاع ، الأمر الذي يمثل قيمة مضافة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة.

3- يساهم هذا البحث في التعرف على واقع القيادات الإدارية النسائية العاملة في القطاع الخاص السعودي، وبخاصة المشاريع الصغيرة.

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي، وذلك عن طريق تحليل وتفسير البيانات الميدانية، وقسم البحث إلى:

1. **الدراسة النظرية:** وذلك من خلال الاستعانة بالكتب والمراجع والدوريات العربية والأجنبية، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، بهدف وضع التأصيل النظري للدراسة.
2. **الدراسة الميدانية:** وتتم من خلال تصميم استمارة استقصاء توجه إلى عينة البحث بهدف الحصول على المعلومات المتعلقة باتجاهات وانطباعات المرأة السعودية المستثمرة بالمشاريع الصغيرة عن سمات القيادة الإدارية النسائية، وأثر هذه السمات على كفاءة الأداء في العمل الخاص.

مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في سيدات الأعمال السعوديات خريجات جامعة الملك سعود بالرياض الممتلكات أو المديرات للمؤسسات الأهلية الصغيرة، مثل مشاغل الخياطة، وصالونات التجميل، والمقاهي النسائية، ومطاعم الوجبات السريعة (Truck food)، في منطقة شمال الرياض، حيث يمثلن المرأة السعودية القائدة في مستويات الإدارة العليا، ويبلغ حجم هذا المجتمع (12) سيدة

أعمال.(الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، قائمة سيدات الأعمال، قسم المعلومات والاستفسارات، 1430هـ)

وقد اقتصرت على خريجات جامعة الملك سعود بالرياض لكونها تحتوي على تخصصات أكثر فيما يتعلق بالطالبات، ولكون أكثر العينات من خريجات جامعة الملك سعود.

عينة البحث:

تعتمد الباحثة على العينة الغرضية أو العمدية (Purposive Sample) والتي بلغ عددها (15) سيدة أعمال، وتقوم باختيارها اختياراً حراً على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة التي تقوم بها، وتساهم في الإجابة عن أسئلة الاستبانة، فالباحثة تقدر حاجتها إلى المعلومات وتختار العينة بما يحقق غرض البحث.(عبيدات،2016م،ص: 116)

حدود البحث:

1. **الحدود الزمانية:** تم تطبيق البحث على المرأة السعودية العاملة في مناصب قيادية في القطاع الخاص في مستويات الإدارة العليا خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1439/1438هـ.
2. **الحدود المكانية:** تم تطبيق البحث على بعض منظمات أعمال القطاع الخاص السعودي التي تعمل بها المرأة السعودية، وتمارس نشاط القيادة الإدارية فيها، والتي تتمثل في المشروعات الأهلية الصغيرة في منطقة شمال الرياض باعتبارها من المناطق التي يتواجد بها عدد كبير من المشاريع النسائية الصغيرة، والتي تشغل فيها المرأة مناصب قيادية إدارية على مستويات الإدارة العليا.
3. **الحدود الموضوعية:** يتناول البحث التعرف على الدور التربوي للجامعات السعودية في إعداد السمات القيادية الإدارية للمرأة السعودية العاملة في المشاريع الصغيرة، والتي تتمثل في المهارات الذاتية، والمهارات الفنية، والمهارات الإنسانية، والمهارات الذهنية، وأثر هذه السمات على كفاءة أدائها.

أولاً: الدراسة النظرية:

المبحث الأول: الدور التربوي للجامعات في إعداد المرأة للعمل بصفة عامة والمشاريع الصغيرة بصفة خاصة

يعود تعليم المرأة إلى ما قبل عام (1960م) حين أقرت الدولة حق التعليم للفتاة وذلك بعد عشرين عاماً من أتاحته للبنين.

ولم تكن مهمة تقديم هذا التعليم إلى مجتمع محافظ مهمة سهلة بالنسبة للملك فيصل -رحمه الله- الذي قرر الاقدام رغم حرصه على تأكيد الأسس الدينية والاجتماعية التي يقوم عليها هذا النظام بإسناد إدارته إلى هيئة دينية مكونة من كبار العلماء يتزعمها مفتي الديار السعودية آنذاك الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ –رحمه الله- حيث جاء النص الملكي كالآتي :

" الحمد الله وحده وبعد .. فقد صحت عزيمتنا على تنفيذ رغبة علماء الدين الحنيف في المملكة في فتح مدارس لتعليم البنات العلوم الدينية من قرآن وعقائد وفقه وغير ذلك من العلوم التي تتماشى مع عقائدنا الدينية كإدارة المنزل وتربية الأولاد وتأديبهم مما لا يخشى منه في العاجل أو الآجل أي تأثير على معتقداتنا الدينية ... وقد أمرنا بتشكيل هيئة من كبار العلماء ... لتنظيم هذه المدارس ووضع برامجها ومراقبة حسن سلوكها وتكون مرتبطة بسماحة المفتي على أن يختار من المدرسات من أهل المملكة اللاتي يتحقق فيهن حسن العقيدة وصدق الإيمان ويضم للهيئة ما سبق

فتحه من مدارس وتكون جميعها مرتبطة إشرافاً وتنظيماً تحت هذه اللجنة ...."(جريدة أم القرى، (1379هـ)، تعليم المرأة في المملكة، إعداد لجنة مختصة تحت إشراف الرئيس العام لتعليم البنات، جريدة أم القرى يوم الجمعة 21 ربيع الثاني سنة 1379هـ، (ص:211)، مكة المكرمة)

ومن خلال تحليل النص السابق يتضح تضمنه لعدد من التوجيهات ذات العلاقة بأهداف هذا التعليم وإدارته ومناهجه السائدة حتى اليوم كالآتي :

- التركيز في الدراسات المقدمة للفتيات على العلوم الدينية والنظرية.
- المناهج الأخرى المقترحة تتركز حول إدارة المنزل وتربية الأولاد وتأديبهم أي بعض العلوم المنزلية التي تعد المرأة لممارسة دورها كزوجة وأم .
- ما يضبط إقامة هذه المدارس هو ابتعادها عن أية مؤثرات تؤثر في تفكير النشء وأخلاقهم.
- الهيئة الإدارية المشرفة على هذا التعليم هي هيئة دينية ترتبط بالمفتي ألأكبر للدولة.
- الحرص على إتاحة العمل للسعوديات في قطاع التعليم حتى يتسنى أيجاد طاقم يدرس في مدارس البنات.
- التأكيد على تعميم مدارس البنات في عموم المملكة مع التأكيد على ضرورة الإشراف المدرسي على القطاع الأهلي منه.

من جانب آخر يمكن ومن خلال مراجعة السياسات التعليمية بشكل عام ثم سياسات التعليم الخاصة بالمرأة بشكل خاص للتعرف على بنودها والتي شملتها وثيقة سياسة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام 1970م التعرف على الدور الذي لعبته هذه السياسات في تحديد الأسس الفلسفية والاجتماعية التي قام عليها تعليم المرأة في المملكة.(الحقيل، 1432هـ، ص ص: 82-83)

وقد حدد البند رقم (1) والخاص بتعليم المرأة القنوات المهنية المقبولة للمرأة بما يتناسب مع فطرتها كما ترى السياسة التعليمية، وحددتها بالتدريس والتمريض والتطبيب، وقد كان لهذا التحديد أبلغ ألأثر على دخول المرأة السعودية إلى سوق العمل من جانبين: جانب ايجابي وآخر سلبي، ويتضح التأكيد على توظيف السعوديات كمدرسات ما أشار إليه المرسوم الملكي الخاص بتأسيس تعليم المرأة، وهو الأمر الذي تبنته المؤسسة المشرفة على تعليم المرأة في ذلك الوقت (الرئاسة العامة لتعليم البنات)، فقد قامت منذ السنة الأولى لإنشائها بافتتاح فصل لأعداد المعلمات لاستيعاب البعض ممن أتيحت لهن قنوات التعليم في الخارج لإكمال تعليمهن وإعدادهن كمعلمات، كما دفع تبني هذه السياسة إلى نشر كليات التربية للبنات في مختلف مدن المملكة، الأمر الذي مكن المرأة السعودية وخلال فترة قياسية من سعودة هذا القطاع الذي وصل إلى نسبة 100% تقريباً وخاصة في المدن الرئيسية.(الرئاسة العامة لتعليم البنات، 1419هـ، ص:550)

إضافة إلى ذلك كانت هناك جهود حثيثة فيما يخص سعودة التعليم العالي بطرح برامج الدراسات العليا في كليات البنات كذلك الدفع بقوة بكليات الطب العامة والأسنان والعلوم الطبية المساعدة حتى أن 40% من رئيسات الأقسام في المستشفيات السعودية اليوم هن من الطبيبات السعوديات !

من ناحية أخرى أدى تقليص القنوات التعليمية وحصرها في مهن محددة (التدريس على وجه الخصوص) إلى إغراق السوق المحلية بعمالة شابة تمتلك التعليم ولكنها تعجز عن أيجاد العمل في القنوات التي أمضت المؤسسات التعليمية العليا سنوات طوال تهيئها ذهنياً للعمل، فارتفعت نسب البطالة في قطاع الخريجات.

وانسحبت هذه البطالة على خريجات التخصصات الأخرى كالحاسب الآلي والمحاسبة وغيره ولذا فقد زادت سياسات حصر الوظائف في تخصصات معينة إلى إغلاق سوق العمل الكبير أمام المرأة كما حرمها إلى حد كبير من التوظيف في كثير من قنوات القطاع الخاص.

وترى نوف التميمي (2016م، ص:4) أن من أبرز السياسات التي نصت عليها خطة التنمية التاسعة أن تتولى المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني مسؤولياتها في القيام بحملات إعلامية لزيادة التقبل الاجتماعي لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، فإن الحاجة تصبح أشد إلحاحاً لتبني برامج اكاديمية موجهة لنشر ثقافة عمل المرأة.

وتأتي الجامعات في مقدمة المؤسسات المعنية بنشر ثقافة التغيير، إذ يتوقع منها أن تعمل على بناء الوعي المجتمعي بأهميته وآثاره الايجابية على المؤسسات والأفراد، وذلك ليس من أجل أن يتقبل المجتمع التغيير المنشود فقط، بل لنقل أفراد المجتمع ومؤسساته من دائرة الرفض أو القبول، إلى دائرة التبني.

كما يتوقع من الجامعات تأهيل الكوادر البشرية تأهيلاً يتوافق مع الاحتياجات التنموية المتغيرة ويمكن الأفراد على اختلاف فئاتهم من التعامل مع المعطيات الجديدة ويسهم في نجاحهم وتحسين واقعهم.

وهذا يؤدي بدوره إلى توجه المرأة السعودية للاستثمار في المشاريع الصغيرة، وفتح المؤسسات التي تديرها المرأة بشكل كامل، إلا أن الباحثة ترى أن الجامعات السعودية لم تسهم بالشكل المطلوب في إتاحة التخصص المناسب للمرأة مما أدى إلى خسارة تلك المشاريع وعدم وجود المردود المالي المجدي لمثل تلك المشاريع الصغيرة.

فالذي يظهر أن هناك خلل واضح في العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات خطط التنمية وبرامجها، فتركز معظم النساء في مجالي العمل التعليمي والعمل في قطاعات محددة يعني خللاً هيكلياً أثمر كما يقال بـ"اختناق عنق الزجاجة" الذي نشهده بالنسبة للخريجات في هذا القطاع، إذ لم تعد المؤسسات الحكومية والتعليمية قادرة على استيعابهن بعد التخرج من الجامعة، مما يعني تضييعاً لسنوات طويلة من الجهد والعمل دون مردود اقتصادي.

وترى الباحثة أن الجامعات السعودية تحديداً مدعوة اليوم أكثر من أي وقت لممارسة دورها القيادي في إدارة وتوجيه عملية التنمية والعمل على ربط خططها بحاجة المجتمع وتطلعاته، وتفعيل الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه الجامعات السعودية في معالجة المشكلات الحقيقية التي يواجهها أفراد المجتمع ومؤسساته، والعمل على توجيه الجهود والطاقات لعملية البناء والتنمية.

وترى (نوف التميمي،2016م، ص:20) أن الدور الأهم للجامعات السعودية تجاه عمل المرأة هو نشر ثقافته وتعزيز قوة العمل الوطني وتأهيلها لتشارك بفاعلية في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع المحلي، بل أن الجامعات مدعوو إلى مراجعة مناهج التعليم والتدريب (أهدافها ونظمها ومخرجاتها) والتطوير المستمر لها بما يضمن اتساقها مع توجه المجتمع إلى عمل المرأة، وتحديد منظومة المهارات المطلوبة في سوق العمل الجديد للمرأة، سواءً أكان محلية أو إقليمياً أو عالمياً، وتضمينها في خططها وبرامجها لتتمكن من تأهيل قوة العمل الوطنية وتنمية المهارات الحياتية و الوظيفية لها لتتلاءم مع المتطلبات الجديدة لسوق العمل.

وتشير وجدان وعباس (2015م، ص:99) إلى أن التغيرات التنموية التي شهدتها غالبية دول العالم التي أدت إلى تطوير البنى التحتية والخدمية في العديد منها قد فرضت ضرورة إسهام أفراد المجتمع رجالاً ونساءً على حدٍ سواء في دفع المسيرة التنموية من خلال العمل، خاصة مع انتشار التعليم وحصول المرأة على مستويات من التعليم يعتد بها للإسهام بهذا العلم في نفع مجتمعها.

ومن التساؤلات المهمة المطروحة في الأدبيات المهتمة بالمرأة والتنمية "كيف يرى المجتمع مؤسساته وأفراده طبيعة الدور المتوقع من المرأة في عملية التنمية؟"؛ ذلك لأن أغلب الباحثين والمهتمين بدور المرأة في التنمية يحصره في المشاركات ويغفل الأدوار الأخرى المهمة والتي تتطلبها طبيعة المرحلة التي نعيشها كالأدوار الثقافية للمرأة داخل الأسرة وخارجها، فرغم تنامي الاهتمام العالمي بدراسة أوضاع المرأة ودورها في تنمية المجتمعات إلا أن هذا الاهتمام اتخذ أفقاً ضيقاً من جانبين:

الأول: التوجه نحو المعالجة المستقلة لأوضاع المرأة وأدوارها وكأنها منفصلة عن مجتمعها أو أن قضيتها بعيدة عن قضايا مجتمعها.

الثاني: غلبة على مفهوم الدور مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية على حساب الأدوار الحيوية الأخرى كالاجتماعية وثقافية للمرأة ودورها في إنتاج وتجويد الثروة البشرية. (نوف التميمي، 2016م، ص: 16)

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أن الدولة رعاها الله وخلال السنوات الأخيرة قد قامت بإصدار الكثير من السياسات (رؤية المملكة 2030) والتي ينتظر في حال تفعيلها تحسين مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل، إذ سبق أن أصدر مجلس الوزراء قراراً ذي الرقم (120) بتاريخ 1425/4/12هـ ويتضمن إلزام كافة الجهات الحكومية التي تقدم خدمات للنساء بافتتاح أقسام نسائية، وإعطاء الجهات الحكومية حق استصدار تراخيص للنساء لمزاولة الأنشطة الاقتصادية، وإعطاء أولوية للنساء في مجال التدريب، وتخصيص أرض ومناطق داخل المدن لإقامة مصانع يمكن أن تعمل فيها النساء، وقد دخل هذا القرار حيز التنفيذ في حينه، ونحن الآن نلمس نتائجه ونرى مخرجاته.

المبحث الثاني: إعداد المرأة بشكل عام لسوق العمل

المرأة هيئت بفطرتها لعملها الطبيعي الذي خلقها الله له، ومن الخطأ وصف المرأة بالبطالة، لأن الواجبات الزوجية والمنزلية والأمومة وتربية الأطفال عمل جليل، ومهمة كبيرة، شأنها عظيم عند الله، وعبء كبير ومسئولية ثقيلة، وإذا استُهين بها كانت نتائجها وخيمة على مستقبل الأمة، فهذه المسئولية تحتم على المرأة الاستعداد لها بكل ما أوتيت من قوة والتسلح لها بكل الأسلحة الممكنة، وأول هذه الأسلحة التفقه بأمور عقيدتها ودينها لتكون قاعدتها الصلبة التي تقف عليها بثبات، ثم التزود بعلوم الدنيا لتدرك ما يدور حولها وتفرق بين الحق والباطل لتنتهجه في منهجها وهي تبني شخصية أبنائها ليشبوا جيلاً صالحاً قوياً ولا ينبهر بالمظاهر التي تخالف فطرته أو عقيدته.

وترى وجدان وعباس (2015م، ص:98) أن عمل المرأة في كثير من المجتمعات بات ضرورة ملحة فرضتها العديد من التغيرات المجتمعية، منها على سبيل المثال التغيرات الاقتصادية التي تمثلت في ارتفاع مستويات المعيشة، وزيادة مستويات التضخم، في مقابل انخفاض القيمة الحقيقية للأجور في العديد من الدول، بحيث لم يعد باستطاعة رب الأسرة فقط أو فرد من واحد فيها أن يفي باحتياجاتها من خلال عمله، ما تطلب خروج المرأة للعمل وإسهامها في توفير احتياجات الاسرة.

المطلب الأول: نبذه تاريخية عن عمل المرأة قبل الإسلام

إن دور المرأة في مسيرتها الإنسانية حددته فطرتها ومؤهلاتها الخلقية والمكتسبة، ومنذ فجر الخليقة وعت المرأة هذا الدور وعملت في بيتها، وحقلها، فزرعت وغزلت ورعت وسقت، بل وحكمت في قومها.

فقد أوقفتنا شواهد التاريخ على أدوار كبيرة للمرأة في إسهامها بالحياة العامة، فعرفتنا بأسماء كثيرة حكمت وقادت أمتها، مثل بلقيس ملكة سبأ، وزنوبيا ملكة تدمر، وسواهما، وممن كانت لهن مشاركات فاعلة في الحياة العامة، كأم المؤمنين خديجة x التي كانت تقوم بأعمال التجارة ومعاملاتها، إذ كانت تستأجر الرجال في مالها، فقد عهدت إلى رسول الله بتجارتها لقوته وأمانته.

وترى جوزاء العصيمي (2017م) أن النصوص الشرعية دلت على جواز عمل المرأة بل هو قبل الإسلام بقرون: منها ما يؤخذ من مفهوم بعض الآيات القرآنية، مثل قول الله تعالى في قصة موسى υ مع ابنتي شعيب υ: (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ) (القصص:23)، فقد كانتا تعملان برعي الأغنام والسقي، والسبب في ذلك أن أباهما رجل كبير لا يقوى على ذلك، وهذا مبني على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ.

كما كان للمرأة إسهامات وأدوار في الحياة الفكرية، وكان لبعضهن رأي مسموع يعتد به، كالخنساء التي كانت تقرض الشعر وتجلس في نواديه، وعاتكة بنت عبد المطلب حيث كانت من الشاعرات المعروفات.

وقد اشتهر بعض نساء العرب من ذوات الرأي والمشورة والفطنة مثل حذام بنت الريان، وزرقاء اليمامة، ومنهن من أوتيت الحكمة والعلم والتطبيب، وسجل التاريخ حافل بأسماء النساء الفاضلات اللاتي سجل لهن التاريخ صوراً جيدة لمكانة المرأة عند العرب قبل الإسلام.(وفيقة الدخيل، 2000م، ص:26)

إلا أن هذه النظرة للمرأة لم تكن متساوية عند جميع القبائل العربية آنذاك، إذ كانت بعض القبائل تحط من قدر المرأة، وتعتبرها من سقط المتاع يتوارثها الناس كما يتوارثون الأشياء المادية، ولكن ذلك لم يكن الغالب في معاملة المرأة في شبه الجزيرة بوجه عام، حتى جاء الإسلام فانتشلها من هذا الدرك الاجتماعي السحيق، وجعلها في وضع مساوٍ بالآدمية للرجل.

المطلب الثاني: عمل المرأة في الإسلام

أعطى الإسلام للمرأة حقوقها كاملة، ومن ضمن هذه الحقوق حقها في العلم والعمل والكسب، فقد كرم الله تعالى المرأة بتكليفها بالعمل الصالح متساوية بالرجل يقول الله تعالى: (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ). (سورة النحل، الآية: 97)

فقد تضافرت نصوص الكتاب والسنة في حض الإنسان على السعي والعمل لكسب الرزق، والرجل والمرأة في ذلك سواء.

فبالإضافة لذلك لا يوجد في القرآن الكريم نص يأمر المرأة أن تعمل في ميادين الحياة من أجل الكسب المادي، لكنه كذلك لم يحرم أو يمنع أو ينهى المرأة من العمل أو الكسب الحلال، بل كلفها بمستوى مساو للرجل في العمل لله سبحانه، فبقي الأمر إذاً على الإباحة الأصلية للعمل، لكنه مشروط بالشروط المستمدة من النصوص ثم من مقاصد الشريعة.

والأحاديث الشريفة وسنة المصطفى القولية والفعلية مفسرة للقرآن ومكملة لشرع الله سبحانه وتعالى، ولهذا فإن الأحاديث والسنة قد حفلت بمشاهد كثيرة عن عمل المرأة، تناولت عدداً

من الصحابيات اللاتي بايعن الرسول وهاجرن معه، وشاركن في نشر الدعوة، كأم المؤمنين خديجة بنت خويلد، وأسماء بنت أبي بكر g وغيرهن، فالسنة أظهرت إسهاماً فعلياً للمرأة ومشاركة واضحة في شئون الحياة الإسلامية، وهي نماذج جيدة تستحق الوقوف عندها.

فهذه أم المؤمنين عائشة x خير دليل لما وصفت به إذ كانت كبيرة محدثات عصرها، ونابغة في الذكاء والفصاحة والبلاغة، وكانت عاملاً كبيراً وذات تأثير عميق في نشر سنة الرسول ، وحاملة لواء العلم والعرفان في عصرها، ونبراساً يضيء على أهل العلم وطلابه، حيث تعد من افقه الناس في القرآن والحديث وأحكام الشريعة، كما كانت عالمة بالشعر وأحاديث العرب وأخبارهم وأنسابهم.

كما شاركت النساء في الأعمال الحربية والجهاد في سبيل الله ونشر الإسلام، ومنهن نسيبة زوجة زيد بن عاصم التي قامت بدور مهم في معركة أحد، وخولة بنت الأزور الكندي التي كانت تفوق الرجال في الفروسية والبسالة.

والشواهد كثيرة عن عمل المرأة في عصر النبوة، ومنها الأعمال اليدوية الحرفية، كالغرس والزراعة وجذ النخل، إلى غير ذلك.(جوزاء العصيمي،2017م، ص:314)

ولئن استطاعت المرأة العربية أن تضطلع بجلائل الأعمال في صدر الإسلام وأن تشارك في نشر الدعوة والجهاد بالأعمال العامة، وأن تقف بجانب الرجل وقوفاً مشرفاً كريماً، فقد امتدت هذه المشاركة عبر تاريخ الأمة العربية، سواء في علوم الدين أو الطب.

وترى الدخيل (2000م، ص:39) أن المرأة لم تفارق العمل على مر العصور، وساهمت في نشاطات الحياة العامة، من بيع وشراء وتجارة وعلم وأدب وفكر وحكم، وسياسة وقضاء وطب وجهاد فالإسلام حين وضع المرأة في مكان المسئولية، منحها حقها بالكسب الحلال، لئلا تكون عالة على غيرها، ومنحها حق الملكية، وحقها بالكسب، ولم يفرق الإسلام بالأجر بين النساء والرجال، ما دمن يقمن بنفس العمل، وتتحمل المرأة نفس المسئولية، بل هي مكلفة بالعمل وليس العكس، وأن كان عملها الأساسي الأمومة ورعاية الأسرة، فإنها تفخر به وتحتسب الأجر.

المطلب الثالث: المرأة السعودية في مجال العمل

يرى الخريجي (1410هـ، ص:477) أن المجتمع الخليجي عامة، والمجتمع السعودي على وجه الخصوص، قد تعامل مع العالم الخارجي تعاملاً واعياً فاحتك بثقافات مختلفة واستطاع أن يكسب الخبرات والمعارف الجديدة دون الخضوع للممارسات البعيدة عن ثقافته وتقاليده الأصلية المستندة إلى تعاليم الإسلام، واستطاع في هذا الإطار تحقيق المطابقة أو الملائمة بين خطط التعليم وبرامج التدريب وأوليات المهام المناطة بالمرأة المسلمة في مجتمعها، وتحقيق الاستفادة من معرفة ومهارات هذا القطاع من السكان بما يتفق وتقاليد الشريعة الإسلامية السمحة.

وبما أن المرأة السعودية تقوم بعملها داخل إطار من المبادئ والقوانين والقيم الإسلامية باعتبار أن الإسلام هو الدين والدستور الذي يتبعه المجتمع السعودي، لذا فهو يحتكم إلى المعايير والموازيين والقيم الإسلامية في جميع مناحي الحياة، فالدين كنظام اجتماعي يؤثر في المجتمع وفي أنظمته وظواهره المختلفة، وفي الوقت نفسه ينظمه ويحدد تصرفات أفراده ويضبط سلوكهم، وبذلك فهو يصبح من أهم وسائل الضبط الاجتماعي.

والمرأة تشكل نصف المجتمع تقريباً، وإن أهم ما يلاحظ من تغيرات في القرن العشرين التطور الذي وقع في جميع أنحاء العالم بالنسبة لواقع المرأة سواء في أسلوب معيشتها أو الاهتمامات الموجهة لها، فقد أصبح من الطبيعي تواجد المرأة بشكل متزايد في الحياة العامة وفي المراحل التعليمية المختلفة، وفي ميادين العمل المختلفة أيضاً.

فمنذ القدم كانت للمرأة السعودية مساهماتها الإيجابية في سوق العمل إلى جانب مسؤولياتها الأسرية، فالمرأة شاركت في ميدان العمل منذ زمن بعيد وقبل اكتشاف النفط فقد كانت ترعى الإبل والغنم، وتقوم بتربيتها وحلبها، كما شاركت في ميدان الزراعة فكانت تزرع وتحرث وتحصد، وشاركت في ميدان التجارة فكانت لديها بعض المهن الحرفية كأعمال الخياطة والغزل والنسيج، مما مكنها من بيع هذه المنتجات في الأسواق والحصول على دخل مادي ساعدها على متطلبات الحياة وشظف العيش، وكانت آنذاك خير معين للرجل على تلك الظروف.

كذلك كانت المرأة السعودية في بعض أسر مكة المكرمة، تمارس بعض الأعمال الخاصة بالطوافة، فتقوم بتوجيه وإرشاد حجاج بيت الله الحرام من النساء، كما كانت تقوم ببعض الأعمال الإدارية كتنظيم وترتيب شئون الحجاج وتهيئة كافة التسهيلات من أعمال التغذية والإشراف على النظافة العامة وتأمين المشتريات اللازمة وتهيئة الإقامة في النوم والراحة وتنظيم أوقات الذهاب والإياب من الحرم، وبذلك كانت المرأة عنصراً منتجاً وذو قيمة اقتصادية عالية. (ابتسام فطاني، 1415هـ، ص: 49)

إلا أنه بعد ظهور النفط تغير مفهوم عمل المرأة السعودية حيث أحدثت تلك الطفرة بعض التحولات في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السعودي، وأدى الاعتماد على العمالة الأجنبية إلى زيادة المطالبة بمساهمة المرأة في عملية التنمية شأنها في ذلك شأن الرجل.

ويرى البعض أنه لا يوجد إلا اختلاف واحد بين الرجل والمرأة في أسلوب القيادة داخل المنشئات التي تديرها المرأة، وهذا الاختلاف يتمثل في كون المرأة أكثر ميلاً من الرجل في استخدام الأسلوب الديمقراطي في القيادة وأقل ميلاً منه في استخدام الأسلوب الاستبدادي، على الرغم من أن هذا الميل يقل عند المرأة عندما تكون معظم القيادات الإدارية والعاملين في المنظمة من الرجال، من ناحية أخرى فإن كلاً من المرأة والرجل يميلون إلى التأكد من إنجاز المهام في أدوارهم القيادية عندما تكون غالبية القيادات في المنشئة من نفس الجنس، وهذا يؤكد التماثل أكثر من الاختلاف بين المرأة والرجل فيما يتصل بسلوكهم القيادي، وأن أي اختلاف بينهما في هذا الشأن لا يعود في واقع الأمر إلى طبيعة الجنس وإنما إلى اختلاف ظروف العمل.

ويرى البعض أيضاً أن النساء يتفوقن على الرجال في المجالات التي تتضمن حل الخلافات، والتأكيد على الجودة في الأداء، والتكيف مع التغيير والإنتاجية، وطرح الأفكار الإبداعية وتحفيز الآخرين، بينما نجد أن الرجال أكثر فعالية من النساء في معالجة ضغوط العمل وتجاوز الإحباطات الشخصية، كما أن هناك تشابهاً كبيراً بين القيادات الإدارية النسائية والرجالية في دوافعهم نحو تولي الأدوار القيادية والرضا الوظيفي والولاء والالتزام بالعمل، وكل ذلك لا يلغي الاختلافات بين المرأة والرجل بالنسبة للدور القيادي، والذي يعود في طبيعته إلى طبيعة النشأة والتوجيه التي يتعرض له كل من الرجل والمرأة سواء في البيت أو المدرسة أو الجامعة أو المجتمع، فضلاً إلى الخبرات التي يكتسبها كل منهما؛ حيث أن خبرة واحتكاك الرجل في مجال القيادة يفوق في العادة خبرة المرأة في هذا الشأن نظراً لقلة فرص التدريب أمام المرأة التي تؤهلها للدور القيادي مقارنة بالرجل، وتزداد فعالية المرأة القيادية عندما تترقى إلى المراكز القيادية العليا وعندما يتطلب الدور القيادي منها استخدام أسلوب التعاون وفرق العمل أكثر من مجرد التحكم والرقابة في بيئة العمل. (هيجان، 2004م، ص ص:18-22)

أما عن أسباب وصول عدد محدود من النساء إلى المراكز القيادية في المنشئات التي يتوفر بها رجال فيرى هيجان (2004م) أن هذه الأسباب تتمثل فيما يلي:

1- الاعتقادات السائدة باستحالة قيام النساء بعمل التنسيق بين أدوارهن في العمل وأدوارهن في الأسرة.

2- الاعتقادات عن طبيعة تركيب المرأة الجسماني والفكري والعاطفي الذي يجعلها غير ملائمة للقيام بالوظائف التي تنفذ من قديم الزمن من قبل الرجل.

3- الاعتقادات بأن النساء يفتقرن إلى الولاء والالتزام نحو العمل في المنظمات حيث يعتبرن العمل شيئاً مؤقتاً في حياتهن وليس له الأولوية.

4- النساء أحياناً لا يستطعن السفر عندما تتطلب ظروف العمل ذلك كما هو الحال بالنسبة للرجل.

5- يتسم الرجال بالحزم والقدرة على تأكيد الذات في المواقف المختلفة مقارنة بالنساء اللاتي يتسمن بالضعف والتعاطف.

وترى سوسن الشاذلي (1425هـ) أن المتتبع لمسيرة سيدات الأعمال السعوديات في السنوات الأخيرة يرى مدى الإقبال المتزايد منهن نحو الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وأصبحن ينطلقن بثقة للاستثمار في كافة المشاريع الكبيرة ذات رأس المال الضخم ، الأمر الذي حقق إسهاماً حقيقياً في تنمية الاقتصاد، قد يفوق في قيمته المضافة للناتج المحلي الإجمالي ما يضيفه أي نوع أخر من مشاركات المرأة في التنمية.

المطلب الرابع: مشاركة المرأة السعودية في التنمية الاقتصادية من خلال المشاريع الصغيرة

مع التطور الذي شهدته المملكة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتحولات الإقليمية والعالمية التي صاحبت العولمة، برزت تحديات جديدة، ومن هذه التحديات قضية تفعيل مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحتل موقعاً بارزاً على سلم الأولويات التنموية، فالمرأة في المملكة العربية السعودية تؤدي واجباتها وتزاول حقوقها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

ولقد أوجدت الدولة مجالات عمل كثيرة لها وتتواصل الجهود لتوسيع هذه المجالات، حيث أصدر مجلس الوزراء قراراً بإنشاء لجنة وطنية عليا دائمة متخصصة في شئون المرأة. (واس، 1425هـ)

ويشير تقرير التنمية البشرية للغرفة التجارية الصناعية بجدة (2003م) أن المرأة تشارك في منتديات مركز الحوار الوطني وفي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وتعمل الدولة على تعزيز قدراتها نحو المشاركة الفاعلة في التنمية وتمكينها من توظيف قدراتها وعطاءاتها في المجالات المنتجة لخدمة المجتمع، كل ذلك أحدث بعض التحولات في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السعودي وبذلك أصبح من مظاهر التغيير التي حدثت في المجتمع السعودي ظهور المرأة السعودية كقوة عمل وظهور المرأة العاملة وأدى ذلك إلى زيادة المطالبة بمساهمة المرأة في عملية التنمية وتغيير المفهوم التقليدي لعملها الذي كان يقتصر على أعمال محددة، وهذا أدى إلى دخول أعداد كبيرة من النساء سوق العمل.

وفي ضوء هذه التطورات كان لابد من تكثيف الجهود الهادفة إلى زيادة فرص عمل المرأة وتطوير سياسات التعليم والتدريب وتطوير الجامعات لتقوم بدورها الكامل في تعزيز النشاط الاقتصادي النسائي، وتلبية احتياجات التنمية من العمالة الوطنية المؤهلة في مختلف المجالات والتخصصات.

وقد أثمرت الجهود التي بذلتها الدولة رعاها الله في هذا المجال بالإقبال المتزايد من سيدات الأعمال على الاستثمار في المشاريع الصغيرة وبمختلف النشاطات الاقتصادية، حيث تشير البيانات المتاحة بحسب (واس) إلى أنه بلغ إيداعات المرأة السعودية بالبنوك 45 بليون ريال سنوياً، وأن 17% من القوى العاملة بالمملكة نساء، وتشير البيانات المتاحة إلى أن عدد السجلات التجارية

المملوكة لأسماء نسائية تزيد عن 23 ألف سجل تجاري، تمثل نحو (5%) من عدد المنشآت المسجلة في الغرف التجارية الصناعية في المملكة، وتغطي هذه السجلات أنواعاً متعددة من النشاطات الاقتصادية بما فيها نشاطات كانت حكراً على الرجال في أوقات سابقة كنشاط المقاولات والبناء، وتشمل هذه السجلات أيضاً نشاطات صناعية وزراعية.

وتشير وزارة التجارة والصناعة إلى أنه خلال عام (2004م) تم قيد (1565) سجلاً تجارياً نسائياً في نشاطات تجارية متنوعة على مستوى المملكة لمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، وهي المشروعات المفضلة كقنوات استثمارية لسيدات الأعمال السعوديات.

وقد سعت الغرف التجارية بالمملكة العربية السعودية إلى إيجاد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع النسائية الصغيرة والتي تسهل وتساعد المرأة السعودية على الدخول في المجال الاستثماري الصغير.

البحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد البحث في أوعية المعلومات لم تقف الباحثة على دراسة تتصل اتصالاً كبيراً بموضوع الدراسة الحالية، لذلك حاولت الباحثة جمع الدراسات السابقة التي ترتبط بهذه الدراسة في بعض جزئياتها، (كعمل المرأة، ودور الجامعات التربوي في ذلك)، وقد تم استعراض هذه الدراسات بدءاً من الأقدم إلى الأحدث، وهي:

- **دراسة ابتسام مرعي،** 1986م، مشكلات المرأة العاملة في سورية: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المشكلات الرئيسة التي تواجهها المرأة العاملة في سورية، وقد توصلت الباحثة إلى أن المرأة العاملة تعاني من عدة مشكلات، أهمها:

أ- العامل النفسي والجسدي للمرأة العاملة نتيجة الجمع بين العمل داخل المنزل وخارجه.

ب- ترك الأطفال أثناء غيابها عن المنزل.

ج- ندرة الخدمات التي تقدمها الدولة .

د- مشكلات مادية واقتصار به.

- **دراسة عليا شكري وآخرون،** المرأة في الريف والحضر، ١٩٨٨م، وهي عبارة عن دراسة ميدانية لحياة المرأة والعمل والأسرة، وهدفت هذه الدراسة إلى تقديم ضرورة شاملة وحقيقية من أنشطة المرأة ومكانتها وتأثير ذلك على حياتها الأسرية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة، أهمها:

أ- إن المرأة غير مؤثرة في القرارات التي تصدر داخل الأسرة.

ب- إن عمل المرأة خارج المنزل له انعكاسات سلبية على رعاية الأطفال وتنشئتهم اجتماعياً.

ج- إن عمل المرأة يسهم في رفع مستوى معيشة الأسرة.

د- إن عمل المرأة يحررها نسبياً من حياة السجن المملة الرتيبة التي يسببها القعود في المنزل.

- **دراسة هيفاء فوزي الكبرى،** ١٩٨٩م، دراسة ميدانية لواقع المرأة العاملة في سورية: وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل العقبات الاجتماعية لعمل المرأة ضمن الوحدة الإنتاجية وكذلك رصد التغيرات داخل الأسرة نتيجة عمل المرأة خارج المنزل، وقد توصلت الباحثة إلى

نتائج، منها:

أ- إن دخول المرأة ميدان العمل خلق مشكلات اجتماعية تهدد استقرارها في العمل والمنزل.

ب- لابد من سن قوانين منظمة العمل المرأة تدعم مساهمتها في الحياة الاجتماعية.

- **دراسة كاميليا عبد الفتاح،** سيكولوجيا المرأة العاملة، ١٩٩٠م، وهدفت الدراسة إلى معرفة الدوافع الرئيسة لعمل المرأة خارج المنزل، وقد توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

أ- أن العمل يحقق للمرأة الأمن الاقتصادي ويخفف من تبعيتها للرجل.

ب- أن العمل يحقق للمرأة حاجات نفسية اجتماعية كالشعور بالأهمية والمكانة الاجتماعية.

- **دراسة إسعاف حمد،** ١٩٩٣م، مساهمة المرأة في قوة العمل ودورها في عملية التنمية. وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المرأة العاملة ومستوى الوعي الاجتماعي لديها، وتوصلت الباحثة إلى عدة نتائج، أهمها:

أ- تملك المرأة موقفاً إيجابيا قوياً من العمل.

ب- قوة ثقة المرأة العاملة بنفسها.

ج– تواجه المرأة العاملة العديد من الصعوبات، أهمها:

- عدم توافر دور حضانة ذات مستوى جيد في العمل.

- عدم توافر وسائل المواصلات الخاصة بالعمل.

- التمييز بين الرجل والمرأة.

- **دراسة بشرى علي،** 1994م، اتجاهات الشباب الجامعي نحو عمل المرأة، حيث أكدت هذه الدراسة أن هناك موقفاً إيجابياً من عمل المرأة.

- **دراسة رغداء نعيسة،** دوافع العمل عند المرأة العاملة، 1995م، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدوافع الرئيسة لعمل المرأة خارج المنزل، وقد توصلت الباحثة إلى: أن الدافع الأساسي لعمل المرأة كان الرغبة في رفع المستوى المادي والاقتصادي للأسرة.

- **دراسة برنان وزملائه** (Brennan, et. al. 2004)، وركزت على دور الجامعات في تحول المجتمعات، معتمدة على جهود أكثر من 25 باحثاً من 15 دولة في وسط وشرق أوروبا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، حيث ركز المشروع على البلدان والمناطق التي خضعت مؤخراً، أو كانت ثمر بتحولات رئيسية. ويؤكد الباحثون أن الجامعات كثيراً ما ينظر اليها كمؤسسات رئيسية وعمليات التغيير الاجتماعي والتنمية، ولعل الدور الأكثر وضوحاً إنتاج البحوث وتأهيل عمالة على درجة عالية من المهارات لتلبية الاحتياجات الاقتصادية، الا أن هنالك أدواراً يمكن أن تضاف، وخصوصاً خلال فترات التغيير الجذري. لقد حاول هذا المشروع البحثي تسليط الضوء على الأدوار التي لعبتها الجامعات في تناغم وإدارة التحولات الاجتماعية الكبرى والسبل التي قادتهم للتحول بفعل العمليات الاجتماعية الأوسع.

- **دراسة مارتن وزملائه** (Martin et al. 2005)، وهدفت الى الكشف عن الشراكات المبتكرة بين الجامعات والمجتمعات المحلية، وأشار مارتن وزملاؤه فيها الى أنه تاريخياً، كانت الشراكات بين الجامعات ومنظمات المجتمع إما غير موجودة أو غير بناءة نتيجة لمعارضة الفلسفات التي تنتهجها الجامعات للممارسات في واقع مؤسسات المجتمع، وقد أفرز هذا الاغتراب الذي تعيشه الجامعات بمنأى من هموم المجتمع منتجات أكاديمية غير عملية وممارسات هشة أو

متهورة داخل مؤسسات المجتمع. واستعرض الباحثون برامج فعالة مبنية على أبحاث الأكاديميين والممارسين تقدمها الجامعة لمجتمعاتها المحلية كتعلم الخدمة والتي تنطوي على تقديم الطلبة مبادرات تخدم المجتمع كجزء من الدورات الدراسية العادية، وتوفير الخدمة ويشمل توفير خدمات أعضاء هيئة التدريس والمبادرات الطلابية التي تأخذ شكل منسق ومستدام في اطار مشاريع طويلة الأجل كافتتاح مركز تكنولوجيا المجتمع يقدم دروساً للتدريب وتشجيع تدوير أجهزة الكمبيوتر المستخدمة، والعمل التطوعي كتقديم خدمات تعليمية للأطفال وتوفير مساحة الدروس الخصوصية، ووجود لمجتمع في القاعات الدراسية من خلال تصميم دورات داخل الجامعة تعزز بناء مهارات أفراد المجتمع، ومبادرات البحوث التطبيقية لقضايا المجتمع المعاصرة، والتغيير المؤسسي الرئيسي لإحداث التغيير الثقافية. ويؤكد مارتن وزملاؤه على عوامل النجاع الحاسمة في الشراكات المبتكرة للجامعة والمجتمع المحلي كالتمويل، وتفعيل التواصل بين الجامعات وشركاء المجتمع، تضافر الجهود التشاركية بين مختلف أصحاب المصلحة.

- **دراسة هاركفي (Harkavy.2006)**، بعنوان (دور الجامعات في تعزيز المواطنة والعدالة الاجتماعية في القرن الواحد والعشرين)، وتسلط الضوء على البعد العالمي لحركة الجامعة ومسؤولياتها المدنية حيث تفترض الدراسة أنه ينبغي أن يكون هدف الجامعات أن تسهم بشكل كبير في تطوير ودعم ديمقراطية المدارس والمجتمعات المحلية، والمجتمعات العالمية، وذلك بقيادة الأكاديميين من ذوي التفكير الديمقراطي ليساعدوا بفعالية التعليم الأميركي على العودة به إلى مهمته الأساسية وهي تعليم الطلاب على نحو فعَّال ليكونوا ديمقراطيين، مبدعين يحملون هموم مجتمعاتهم من أجل بناء مجتمع ديمقراطي، وتقترح الدراسة استراتيجية للشراكات المجتمعية تنطوي على جهود ومبادرات الكليات والجامعات لحل المشاكل العالمية (مثل الفقر، وعدم كفاية التعليم، والرعاية الصحية دون المستوى المطلوب) في مجتمعاتهم المحلية، فالمجتمع المحلي هو العالم الحقيقي الذي يمكن لأفراد المجتمع والأكاديميين عملياً إحداث تغيير حقيقي لتحسين الحياة لهم جميعاً، وتؤكد الدراسة على إعادة تعريف الغاية الأساسية من التعليم الجامعي، على أن يكون تعلم خدمة المجتمع من أهم أهدافها.

- **دراسة شرقي** (٢٠٠٨م)، بعنوان: (دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع)، حيث يرى أن أهمية الجامعة لا تكمن في أدوارها التدريسية والبحثية، بل في أهمية الدور الذي تقوم به لخدمة المجتمع، ويشير إلى أن التعليم الجامعي له أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والثقافية حيث تمتد آثاره لتشمل تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة وإتاحة فرص العمل لهم ورفع مستوى معيشتهم، فضلاً عن دورها في صنع السياسات للدول، وهي وفق لهذا المعيار تؤدي كل وظائف المجتمع، والذي يتطلب من الجامعات وضع تصور واضح حول السبل الممكنة لتلبية حاجات الأفراد والمؤسسات وحاجات السوق كأحد ركائز التنمية الشاملة للمجتمع، والسعي المستمر لتحديث بنائها الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي من خلال التفاعل مع عالم يتغير وتتبدل متطلباته وحاجاته وأدواته وأساليبه بشكل متزايد.

- **دراسة سليم** (Saleem,2009)، بعنوان: (الأهداف الكبرى للجامعات)، حيث اعتبر إنتاج المعرفة أول أهداف الجامعات، فهي تعيننا على فهم العوالم الطبيعية والاجتماعية، وتثري الإرث العلمي والثقافي المتراكم للبشرية. ويأتي بعد ذلك نشر المعرفة وتشكيل الشخصية المعرفية للطلاب وذلك بتخريج طلاب من الناحية المثالية يمكن أن يفكروا بشكل فعال وناقد لديهم عمق في بعض فروع المعرفة، لديهم القدرة على اتخاذ القرارات والتواصل والإقناع. أما الهدف الثالث للجامعات الشراكة المجتمعية. ويؤكد الباحث أن أدوار التعليم العالي يجب أن تتقاطع بالضرورة مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية في السياقات المحلية والوطنية والإقليمية والقارية والعالمية وتشارك بفاعلية في مواجهتها، وتشمل هذه التحديات مقتضيات النمو الاقتصادي والتنمية والقدرة على

المنافسة، وخلق فرص العمل والحد من البطالة والفقر، ولعل ما يلخص تلك الأدوار ما أشار اليه الباحث من أنه إذا كانت المعرفة في الكهرباء للاقتصاد الدولي المعلوماتي الجديد، فان الجامعات في مصادر الطاقة التي يجب أن تعتمد عليها عملية التنمية الجديدة.

- **دراسة إسماعيل وآخرون** (٢٠٠٩)، هدفت إلى البحث في سبل تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لتكون أكثر مواكبة لحاجات المجتمع. استعرضت الدراسة التطور التاريخي لدور الجامعات بداية من العصور الوسطى حين كانت ترتكز على الدراسات الفلسفية واللاهوتية بشكل يكاد يكون منفصل عن قضايا المجتمع وهمومه، تلا ذلك مرحلة الاكتشافات الجغرافية في عصر النهضة، ثم توجه اهتمام الجامعات في عصر الثورة الصناعية الى الدراسات الهندسية والطبية والإنسانية حيث تحولت الجامعات من الاهتمام بالفكر إلى الإعداد للمهن الرفيعة. أما في المرحلة المعاصرة وكما يشير الباحثون فقد برزت الحاجة إلى الارتباط بعلاقة مع مجتمعاتها فرضتها المتغيرات المحلية والعالمية كون المجتمع باث يواجه حاجات من نوع جديد تتعلق بالبيئة والإنتاج والخدمات، ودور الجامعة أن تتفاعل معها جميعاً، حيث ارتبطت الجامعات اليوم في رسالتها، ووظيفتها، وأدوارها بقضايا المجتمع وتفاعلت مع حاجاته ومتطلبات نموه وتطوره.

- **دراسة مؤسسة الاقتصاديات الجديدة** (New Economics Foundation NEF, 2011) إلى الكشف عن الاستثمار الاجتماعي لاثنتين من الجامعات البريطانية: جامعة متروبوليتان مانشستر (MMU) وجامعة وارويك (UW) أشارت الدراسة الى أن الجامعات يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف أخرى غير تلك المتعلقة بالتعليم والبحث بما في ذلك الصحة والمواطنة، وتماسك المجتمع، كما تؤكد على إتاحة وصول الجمهور إلى المنشآت الثقافية الجامعة ومرافقها والتي ستؤدي إلى آثار إيجابية على المجتمع كله. وتخلص الدراسة بجملة من التوصيات مثل التأكيد على القوة التي تمتلكها الجامعات في تعزيز الحراك الاجتماعي ورفع الرفاه العام فهي البوتقة التي تنصهر فيها الثقافات، ويمكن أن يكون هناك آثار كبيرة على المجتمعات المحلية المحيطة بها من خلال التواصل مع المجتمع، فالجامعات تصبح أكثر قيمة بما تقدمه للجمهور، لذلك يظل توسيع دائرة المشاركة المجتمعية للجامعات لتقديم النفع العام، والحاجة إلى المزيد من الأبحاث لتمكين الجامعات لرفع قيمتها المجتمعية أمر بالغ الأهمية.

- **دراسة الكبيسي** (٢٠١١)، وهدفت إلى استقصاء سبل خدمة الجامعة للمجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الأنبار وخرجت نتائج الدراسة بأن من أهم السبل التي تستطيع الجامعة خدمة المجتمع من خلالها تحقيق الأهداف المعرفية نشر العلم والمعرفة التي تساعد أبناء المجتمع المحلي على حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم وذلك من خلال الندوات والمحاضرات، وتقديم العون والمساعدة لأصحاب الأفكار والمقترحات الجديدة التي تطلب استشارة علمية، والمساهمة في تطوير التكنولوجيا وتمكين استفادة أفراد المجتمع منها، ومساعدة أفراد المجتمع عن طريق تقديم أفكار جديدة ومتطورة في كيفية إدارة المشاريع والأعمال المختلفة، والربط بين الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي، وإعداد مراكز خدمة المجتمع للقيام ببعض الدورات لتدريب أفراد المجتمع على بعض الحرف والصناعة والمشاريع والتعليم والتدريب المستمر للمهنيين لرفع كفايتهم وإكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة، وإنشاء مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته، والتأكيد على تفعيل العلاقة المتبادلة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية المجتمعية الأخرى، وتوجيه الأبحاث الجامعية لتطوير المجتمع وحل مشكلاته، ورفع وعي المجتمع وتدعيم قيم المسئولية الاجتماعية وتكوين العقلية الواعية لدى الفرد.

ثانياً: الدراسة الميدانية

مدخل:

هذا المبحث يتناول الإطار العملي للبحث، حيث أقوم بوصفٍ للخطوات والإجراءات الأولية التي اتبعت في الدراسة الميدانية، ويشمل منهج البحث، ومجتمع البحث، وعينة البحث، وجمع البيانات، وأداة البحث، والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات، عرض البيانات وتحليلها ومناقشة النتائج.

وحيث أن هذا البحث يهتم بمعرفة دور الجامعات في إعداد المرأة السعودية للاستثمار في المشاريع الصغيرة، فقد تم جمع البيانات -التي من خلالها سيتم اختبار فروض البحث- عن طريق الاستبانة، وذلك من خلال توزيعها على ما مجموعة (12) سيدة أعمال سعودية جامعية وتدير مشروعاً نسائياً صغيراً.

منهج البحث:

قمت باستخدام المنهج الوصفي الذي يعتمد على الاستبانة كأداة أساسية للبحث لجمع البيانات الإحصائية وإجراء التحليلات والاستنتاجات للتعرف على الوضع الراهن لدور الجامعات السعودية في إعداد المرأة السعودية للاستثمار بالمشاريع الصغيرة، والخروج بنتائج وتوصيات تؤدي إلى تفعيل هذا الدور.

مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في سيدات الأعمال السعوديات خريجات جامعة الملك سعود بالرياض المستثمرات بالمشاريع الصغيرة، مثل مشاغل الخياطة، وصالونات التجميل، والمقاهي النسائية، ومطاعم الوجبات السريعة، في منطقة شمال الرياض، حيث يمثلن المرأة السعودية القائدة في مستويات الإدارة العليا في هذه المشاريع الصغيرة، ويبلغ حجم هذا المجتمع (12) سيدة أعمال.

عينة البحث:

تم اختيار (15) سيدة أعمال سعودية، وتم توزيع الاستبانة على العينة عن طريق الأهل والأصدقاء، وقد تم استرجاع (12) استمارة، فيكون عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (12) استمارة.

خطوات تصميم الاستبانة:

تم التوصل إلى الاستبانة الحالية بعد إجراء عدة خطوات للوصول بها إلى الشكل الحالي الذي يمكِّن من الحصول على المعلومات اللازمة لإثبات فروض الدراسة، وتمثلت هذه الخطوات فيما يلي:

أولاً: الاطلاع على الأدبيات في كيفية إعداد استبانات البحوث التربوي.

ثانياً: الإطلاع على عدد من الكتب والدراسات السابقة في الجزء النظري من البحث، والتي ساعدت في تصور فروض الاستبانة.

ثالثاً: تم إعداد الاستبانة بناء على مشكلة البحث وأهدافه وفروضه.

النتيجة التحليلية للاستبانة

م	العبـــــارة	أوافق تماماً	أوافق	غير متأكدة	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً	أهمية البند	الوزن النسبي للبند
-1	تســـــاعد الجامعـــــات السـعودية علـى دخـول المرأة في سوق العمل	-	1	3	8	-	%29	%12,08
-2	تـوفر الأقسـام العلميـة بالجامعـــات التوجـــه بالاســـتثمار بالمشـــاريع الصغيرة	-	1	1	10	-	%27	%11,25
-3	تتيح الجامعات السعودية الفـــرص الاســـتثمارية لجريجاتها	-	4	3	5	-	%35	%14,58
-4	تكتسب المرأة السعودية مهارتها في الاستثمار من خلال دراستها بالجامعة	-	1	6	4	1	%31	%12,91
-5	تعتبـر الجامعـة اللبنـة الأولـى فـي نجـاح المـرأة السـعودية فـي اسـتثمارها بالمشاريع الصغيرة	-	-	2	8	2	%24	%10,00
-6	تقيم الجامعات الدورات والنـدوات المتخصصـة لتأهيـل المـرأة السـعودية للاســـتثمار بالمشـــاريع الصغيرة	-	1	8	3	-	%34	%14,16
-7	تقـوم الجامعـات بـدورها فـي دعم المرأة السعودية للاســـتثمار بالمشـــاريع الصغيرة	-	-	2	10	-	%26	%10,83
-8	القوة البدنيـة تسـاعد علـى تحمل العمل الذي يتطلبه الاســـتثمار بالمشـــاريع الصغيرة	2	10	-	-	-	%50	%20,83
-9	قـوة وثبـات الأعصـاب تساعد على اتخاذ قرارات صـــائبة فـــي المشـــاريع الصغيرة	7	5	-	-	-	%55	%22,91

م	العبـــــارة	أوافق تماماً	أوافق	غير متأكدة	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً	أهمية البند	الوزن النسبي للبند
10-	الابتكـار والإبـداع تعتبـر قـوة محركـة للعمـل فـي الاســـتثمار بالمشـــاريع الصغيرة	8	4	-	-	-	%56	%23,33
11-	الـذكاء يسـهم فـي سـرعة التوصـــل للحـــل الأمثـــل للمشاكل	8	4	-	-	-	%56	%23,33
12-	النشـاط البـدني والـذهني مهمـــين فـــي اســـتمرار المشـــاريع الاســـتثمارية الصغيرة	5	7	-	-	-	%53	%22,08
13-	القـــدرة علـــى تحمـــل المسؤولية ترفـع مـن ثقـة صاحبة المنشأة في نفسها	3	9	-	-	-	%51	%21,25
14-	الفهـم العميـق والشـامل لأمـور العمـل يرفـع مـن كفـــــاءة أداء المـــــرأة المستثمرة	9	3	-	-	-	%57	%23,75
15-	الحـزم فـي الأوامـر يمكـن المرأة القائدة من السيطرة على المشاكل	5	7	-	-	-	%53	%22,08
16-	الالتزام بالأنظمة ومراعاة تطبيقهـــا يســـاعد علـــى وضوح أهداف المشروع	8	4	-	-	-	%56	%23,33
17-	الاســـــتقامة وتكامـــــل الشخصية	6	6	-	-	-	%54	%22,50
18-	الأمانـــــة والإخـــــلاص والخلق الطيب	11	1	-	-	-	%59	%24,58
19-	تحقيـق العدالـة والمسـاواة بين المرؤوسات	9	3	-	-	-	%57	%23,57
20-	خلـــق روح الصـــداقة والعمـــل الجمـــاعي بـــين المرؤوسات	7	5	-	-	-	%55	%22,91
21-	أشعر بارتفاع كفاءة الأداء فـــي العمـــل بالمشـــاريع الصغيرة	5	7	-	-	-	%53	%22,08

-تحليل استجابات أفراد العينة:

يظهر من خلال الجدول أن عبارة (الأمانة والإخلاص والخلق الطيب) أخذت أعلى نسبة، وتليها في المرتبة عبارة (الفهم العميق والشامل لأمور العمل يرفع من كفاءة أداء المرأة العاملة)، ثم عبارة (تحقق العدالة والمساوات بين المرؤوسات)، وهذا يشعر أن المرأة العاملة تشعر بالمسؤولية في أداء عملها، وهو ما يؤدي مستقبلاً إلى الإنتاجية المتزنة، وهذا يتوافق مع دراسة كاميليا عبدالفتاح (1990م)، ودراسة ودراسة سعاف أحمد (1993م).

في حين أن أقل عبارة سجلت نسبة متدنية كانت عبارة (تعتبر الجامعة اللبنة الأولى في نجاح المرأة السعودية في استثمارها بالمشاريع الصغيرة)، وتليها في الرتبة عبارة (تقوم الجامعة بدورها في في دعم المرأة السعودية للاستثمار بالمشاريع الصغيرة)، ثم عبارة (توفر الأقسام العلمية بالجامعات التوجه بالاستثمار بالمشاريع الصغيرة)، وهذا يدل على ضعف نشاط الجامعات فيما يتعلق بدعم المشاريع الصغيرة وعمل الدراسات حولها.

النتائج والتوصيات:

أولاً نتائج البحث:

جواب السؤال الأول: ما الدور التربوي للجامعات السعودية في إعداد المرأة للاستثمار بالمشاريع الصغيرة؟

تمت الإجابة عن السؤال الأول المتعلق بالدور التربوي للجامعات السعودية من خلال استخدام التحليل الوثائقي، وكانت النتائج على النحو التالي:

- على الجامعات السعودية أن تضاعف الجهود التربوية المبذولة في إعداد المرأة للاستثمار بالمشاريع الصغيرة لتتواكب مع رؤية المملكة (2030)، وأن توائم بين تحقيق أهدافها ورسالتها، وبين مسايرة التطور والرقي والانفتاح الذي تدعو إليه رؤية المملكة 2030.
- على الجامعات السعودية توفير أقسام علمية ومهنية متخصصة تتيح المجال للمرأة في العمل بعد المرحلة الجامعية.
- ضعف التنسيق بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص.
- أن مجالات عمل المرأة التي تتيحها الجامعات قليلة جداً.

جواب السؤال الثاني: ما سمات القيادة الإدارية للمرأة في مستويات الإدارة العليا؟.

- أن المرأة السعودية تتسم بالقوة والأمانة والإخلاص والخلق الطيب في أداء عملها بالمشاريع الصغيرة.
- أن المرأة السعودية في مجال عملها ملتزمة بالأنظمة وتراعي تطبيقها.
- أن المرأة السعودية تمتلك قوة اعصاب تمكنها من اتخاذ القرار الصائب في المشاريع الصغيرة.

جواب السؤال الثالث: ما أثر هذه السمات على كفاءة أداءها وإنتاجيتها؟.

- الشعور بالرضى وارتفاع كفاءة الأداء عند العمل بالمشاريع الصغيرة.
- أن المرأة السعودية ذات فهم عميق وشامل لأمور العمل مما يرفع الكفاءة ويزيد في الانتاجية.
- تمكن المرأة من الحزم في اتخاذ القرارات والسيطرة على المشاكل.

ثانياً: أهم التوصيات:

- توفير التخصصات الجامعية المناسبة لعمل المرأة بالمشاريع الصغيرة.
- فتح مجال الشراكة المجتمعية بين القطاع الخاص والجامعات لتوفير الفرص المناسبة للمرأة لتعمل بالمشاريع الصغيرة.
- إقامة الدورات التربوية وورش العمل المتخصصة في مجال عمل المرأة.
- إقامة المؤتمرات والندوات الفاعلة لاستقطاب القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الصغيرة التي تديرها المرأة السعودية.

المراجع والمصادر

أولاً : المراجع العربية:

- ابتسام فطاني (1415هـ)، التخطيط للتعليم الفني قبل الجامعي للبنات، رسالة دكتوراه غير منشورة، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- إسماعيل، علي وجدعون، پيار وغمراوي، نورما (٢٠٠٩م) تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت، 6-10 ديسمبر ٢٠٠٩م.
- جوزاء العصيمي، بادي (2017م)، عمل المرأة في المشاغل النسائية من منظور شرعي، مجلة العلوم الشرعية والعربية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، 2 (1)، 297-343.
- الحقيل، سليمان بن عبد الرحمن، نظام التعليم وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، الطبعة السابعة، الرياض.
- الخريجي، عبد الله (1410هـ)، علم الاجتماع الديني، ط2، جدة: رامتان.
- ذوقان عبيدات، عبدالرحمن عدس وكايد عبد الحق (2016م)، البحث العلمي :مفهومه، أدواته، أساليبه، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- رئاسة تعليم البنات (1419هـ)، تعليم المرأة في المملكة، أعداد لجنة مختصة، تحت إشراف الرئيس العام لتعليم البنات، من مطبوعات المئوية.
- شرقي، ساجد (2008م)، دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد الأول، العدد العاشر، ص ص: 169-184.
- الغرفة التجارية (1430هـ)، قائمة سيدات الأعمال، الرياض: قسم المعلومات والاستفسارات.
- الغرفة التجارية (2003م)، تقرير التنمية البشرية، جدة.
- الكبيسي، عبدالواحد حميد (2011م) سبل خدمة الجامعة للمجتمع المحلي من وجهة نظر تدريسها، بحث مقدم لمؤتمر مركز التعليم المستمر في جامعة البصرة، 16-17، مارس 2011م.
- الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والتخطيط عبر الانترنت: http://www.planning.gov.sa
- نوف التميمي، ناصر (1435هـ)، تقييم الاتجاهات العامة للرسائل العلمية المهتمة بالمرأة في الجامعات السعودية ضوء متطلبات العصر، مركز بحوث الدراسات الانسانية، الرياض: جامعة الملك سعود.
- نوف التميمي، ناصر (2016م)، العمل عن بعد كمدخل لتفعيل دور الجامعات في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية: دراسة تطبيقية على جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، مجلة كلية الزقازيق، دراسات تربوية ونفسية، (92)، 1-54.
- الهيجان، عبد الرحمن بن أحمد (2004م)، القيادة الإدارية النسائية: مدخل سيكولوجي، عمان – الأردن: دار المؤيد للنشر والتوزيع.

- واس (1425هـ)، الدورة الثالثة لمجلس الشورى، المدينة، الاثنين 3 جمادى الأولى1425هـ.
- وجدان عباس، التيجاني الصديق (2015م)، عمل المرأة وأمن الأسرة، مجلة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 34 (397)، 98-101.
- وزارة التخطيط، خطة التنمية الثامنة (1425/1424هـ - 1430/1429هـ)، الرياض.
- وفيقة الدخيل(2000م)، عمل المرأة السعودية، الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Brennan, J., King, R. and Lebeau, Y (2004) The Role of Universities in the Transformation Societies, Center for Higher Education Research and Information, The Open University, London.
- Harkavy, Ira. (2006) The Role of Universities in Advancing Citizenship and Social Justice in the 21st Century, Education, Citizenship and Social Justice, Vol 1, PP. 5–37.
- Martin, Lawrence L. Smith, Hayden. Phillips, Wende. (2005) Bridging 'TOWN & GOWN' Through Innovative UniversityCommunity Partnerships, The Innovation Journal: The Public, Sector Innovation Journal, Vol. 10(2), 2005, article 3.
- New Economics Foundation (NEF) (2011) Degrees of value: How universities benefit society, June 2011 nef (the new cconomics foundation).